التعليم في العراق:

١.المؤسسات التعليمية الشعبية:

تمثلت المؤسسات التعليمية الشعبية بالكتاتيب والمدارس الدينية والتكايا، وقد قامت هذه المؤسسات بدور مهم في حياة المجتمع العراقي، وخاصة قبل نشوء المؤسسات التعليمية الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فأما الكتاتيب فقد كانت منتشرة في انحاء مختلفة من العراق انتشارا كبيرا، ومما ساعد على ذلك أن السلطات آنذاك لم تكن تعد الخدمات التعليمية من اختصاصاتها وانما من اختصاص الافراد والجماعات وكان التعليم في هذه المؤسسات مجاناً ، الا ان الاباء عادة كانوا يسهمون في تقديم بعض الاموال الى المعلمين (الملالي) الذين يعلمون الاطفال القرآن الكريم والكتابة، والحساب .

كان الكتاب يدار من قبل المعلم (الملا) ولا يشترط في هذا المعلم سوى ان يكون من حفظة القرآن الكريم وما يتطلب ذلك من معرفة القراءة والكتابة، ويتم التدريس في حجرة صغيرة في مسجد أو في دار الملا أو في دكانه، حيث يجلس الاطفال على الحصر واضعين بين ايديهم القرآن الكريم أو احد اجزائه، ويحمل كل طفل معه إلى الكتاب ريشة أو قلما، وحبرا ولوحا يستعمله في كتابة (الالف باء) أو العمليات الحسابية البسيطة، وكان هناك نوع من التعاون بين المعلم ووالد الطفل وكانت له صلاحية واسعة في تربية الولد، وقد يستعمل القسوة في معاملة الولد الذي يشذ في سلوكه أو يقصر في دراسته، والتعليم في هذه المؤسسة حر لا يخضع لنظم أو قوانين، فالملا لا يلتزم بعدد سنوات في تربية الاولاد لانهم يومئذ يتقدمون حسب قابلياتهم فكانوا يختمون القرآن في فرص متفاوتة، كل حسب ذكائه واجتهاده، وعملية التعليم تتم بتحفيظ الاطفال القرآن واصول الدين بتكرار مطرد وطريقة التعليم فردية إذ يعد كل طفل صفا قائما بنفسه. بالرغم من أن معظم المعلمين كانوا يعدون عملهم جزءا من واجباتهم الدينية الا انهم كانوا يستلمون اجورهم من اولياء امور الاطفال وتسمى الاجور (الخميسية) لأنها تعطى كل يوم خميس. ولم تكن الاجور محددة بل يقدم ذوو التلميذ ما تجود به انفسهم وقد يدفعون للمعلم اشياء عينية ، ويمكث الطفل في الكُتاب من مطلع الشمس حتى غروبها باستثناء فترة الغداء الذي كان يتناوله في بيته، وللملا مساعد يسمى (خلفه) واجبه الاشراف على الاطفال الجدد وحملهم على انجاز واجباتهم واخبار الملا بذلك ليعطيهم درسا جديدا، وهكذا يستوعب الطفل القسم المطلوب منه لينتقل الى القسم الاخر ، ذلك بالنسبة الى البنين الذين ينصرفون بعد اكمالهم التعليم في الكُتاب الى الحياة العملية لاكتساب حرفة

من الحرف ، وقد يتجه قليل منهم إلى المدارس الدينية ليكمل تعليمه ، اما البنات فكن يرسلن الى الملاية او (الخوجة) وتعني المعلمة ، تعلمهن القرآن الكريم وواجبات الدين الحنيف وقد يكون الكُتاب الذي تديره المعلمة مختلطاً .

لم تقدم الحكومة اية مساعدات مالية إلى هذه الكتاتيب التي ظلت تعمل وفق اساليب تعليمية متخلفة، ولكن التجاروشكاوى الاهالي المتكررة ادت إلى لزوم مراقبتها بقانون صدر في السنوات المتأخرة من عهود الاحتلال العثماني.

لا توجد احصائية دقيقة عن عدد الكتاتيب في العراق خلال تلك المرحلة من تاريخ العراق الحديث ، الا ان ثمة احصائية تخمينية تشير الى انها كانت ١٩١٣-١٩١٤ لا تقل عن ٤٠٠٠ من الكُتاب .

كان للمسيحيين مؤسسات تعليمية دينية تشبه في الغرض الذي من اجله انشئت كتاتيب المسلمين ومدارسهم، وقد لعبت المدارس الدينية المنتشرة في الكنائس والاديرة دورا كبيرا في التعليم ومعظم معلمي هذه المدارس من القسس والرهبان الشمامسة. وقد يتلقى تلاميذ هذه المدارس دروسهم باللغة العربية أو السريانية .

اما المدارس الدينية التي وجدت في العراق خلال هذه الفترة فلم تكن سوى امتداد للمدارس العربية في العصور الوسطى الاسلامية، وقد تنافس السلاطين والولاة وابناء الاسر الثرية في انشاء المدارس الدينية بدافع الاخلاص للدين، فكانوا يوقفون لها ما يلزم ويسهلون للناس تلقي العلوم النقلية منها وجعلوا في كل مدرسة خزانة كتب، كما كانوا يقدمون التسهيلات للطلاب.

لقد كان المنهج التعليمي في المدارس الدينية ينظم على ثلاث مراحل وهي: السطوح، والفضلاء، والخارجية (البحث الخارجي) فالمرحلة الأولى: تشمل دروس اللغة العربية والبلاغة والمنطق ، اما مساق الدروس في المرحلة الثانية: فيركز على درس المنهج والفقه وعلى الطالب أن يدرس مختلف المناهج التي توصل إلى معرفة الادلة والثبوت والاصول والشرائع والفروض، ثم ينتقل الطالب بعد انتهاء هاتين المرحلتين إلى المرحلة الثالثة: الخارجية وليس في هذه المرحلة كتب خاصة معتمدة، إنما يحضر الطلاب دروسا ومحاضرات عامة يلقيها علماء كبار لهم شهرة دينية وفكرية بعدها يمنح الطالب الاجازة العلمية التي تجيز له التدريس مستقبلا بما اجيز فيه .

ومن مدارس بغداد في عهد الحكم العثماني مدرسة الامام الاعظم، والمدرسة المرادية، ومدرسة جامع الاحمدية، والمدرسة السليمانية، ومدرسة جامع الخاتون، والمدرسة القادرية، أما ابرز المدارس الدينية في الموصل خلال هذه الفترة فهي المدرسة الاحمدية، ومدرسة يحيى باشا، والمدرسة اليونسية، ومدرسة الجامع النوري، والمدرسة الخزامية، والمدرسة الامينية، والمدرسة الجرجسية. ومن مدارس البصرة: المدرسة الحللية، والمدرسة الرحمانية، والمدرسة السليمانية، وفي النجف استحدث مدرسة الملا عبدالله، والمدرسة الغروية، ومدرسة المعتمد، ومدرسة القزويني، ومدرسة الشيخ مهدي ال كاشف الغطاء، كما انتشرت المدارس الدينية في السليمانية وكركوك واربيل والحلة وغيرها من المدن العراقية. لكن المؤسسات التعليمية الدينية فقدت اهميتها بعد تأسيس المدارس الرسمية الحديثة، على النمط الاوربي، فقل اقبال الطلاب عليها، وصار عددها يتناقص وتأثيرها يضعف في المجتمع. ومع هذا فقد ظلت تعمل جنبا إلى جنب مع مؤسسات التعليم الرسمي الحديثة، وتشير الاحصائيات الى إن عددها في العراق في اواخر العهد العثماني بلغ (٤٩) مدرسة دينية.

اما التكايا فهي مؤسسات دينية وتعليمية ، وقد حظيت بالاهتمام من لدن السلطات العثمانية والولاة العثمانيين ، لكونها تعد من المؤسسات الاجتماعية والخيرية التي كانت مأوى للفقراء والطلاب والدراويش ، فقد كان يلجأ إليها عادة المتزهدون من الصوفية، وتحبس لها اوقاف عديدة من قبل مؤسسيها، واصحابها ومريديها، وتقوم في كثير من الاحيان بوظائف المسجد والمدرسة الدينية نفسها. كما قد تتخذ فندقا للمسافرين من الطلبة والمتزهدين حيث تقدم الطعام لهم في اوقاتها الخاصة، واصبحت في بعض الاحيان تؤوي الكسالى والعاطلين من الناس. وقد كثرت التكايا في هذه الفترة لانتشار روح التصوف والزهد بين الناس بسبب سوء الاوضاع العامة التي كانوا يعيشونها، ولعل من ابرز التكايا في العراق رباط الشيخ محمد بن السكران ورباط الشيخ عبد القادر الكيلاني، ورباط العميد، ورباط حسن باشا، بالجانب الغربي من بغداد، ورباط مالك بن دينار، في البصرة، وتكية الحاج محمد الهندي، وتكية حسن الحبار، وتكية الشيخ عبد الواحد وغيرها في البصرة. وقد انتشرت التكايا، بكثرة في العراق خلال العهد العثماني، منها، التكايا النقشبندية، والتكايا البكتاشية، والتكايا القادرية.

٢. المؤسسات التعليمية الحديثة:

ظهرت في الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، محاولات اصلاحية عديدة تناولت اجهزة الحكم والمؤسسات المختلفة وفي مقدمتها الجيش لذلك فان

اقدم المدارس الحديثة التي تأسست، كانت المدارس العسكرية ثم ظهرت بعد ذلك المدارس الملكية أي المدنية، مما يدل على أن انشاء المدارس الحديثة لم يتم وفق ترتيب منطقي بل تم وفق ترتيب عملي ينبثق عن تطورات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تؤرخ بدايات التعليم الرسمي الحديث في الدولة العثمانية بالفترة الواقعة بعامي ١٧٩٣-١٧٩٥ حيث انشأ السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) عدداً من المدارس الحديثة التي تدرس فيها العلوم الحديثة ، وفي عهد السلطان محمود الثاني١٨٣٩-١٨٠٨م انشئت مدرستان عسكريتان عاليتان احدهما للطب والاخرى للهندسة، وفي حقل التعليم المدني اسس السلطان عددا من المدارس الابتدائية والاعدادية. كما حدثت عدة تغيرات في بنيان التعليم العثماني استهدفت تحديثه وانتزاعه من ايدي رجال الدين ووضعه تحت اشراف الدولة، كما صدرت سلسلة من الاجراءات المؤدية إلى نشر التعليم ظ، الا ان المشاكل السياسية والعسكرية والمالية التي واجهت الدولة انذاك لم تسمح لم الا بانشاء عدد قليل من المدارس ، لهذا فسحت السطات العثمانية المجال للإرساليات التبشيرية الاجنبية المختلفة في الولايات العثمانية ومنها الولايات العراقية لأنشاء مدارس خاصة لها.

ان حركة الاصلاحات العثمانية لم تترك اثاراً واضحة في العراق الا في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) .لم تكن خطوات مدحت باشا التعليمية سوى البدايات الأولى لوضع اسس نظام التعليم الرسمي الحديث في العراق ، ففي عام ١٨٧٣م اسس خلفه ١٨٧٤ الوالي رديف باشا أول مدرسة اعدادية زودت بالمدرسين ومعظمهم من ضباط الجيش ، اما المدارس الابتدائية فانها لم تنل من السلطات العثمانية الاهتمام الكافي ، وقد يرجع ذلك الى قلة الامكانات الفنية والمالية لنشر هذا النوع من التعليم على نطاق واسع ، كما أن نقص المعلمين كان سببا اخر، وقد واجهت سياسة اهمال المدارس الابتدائية انتقادات عنيفة على صفحات الجرائد المحلية، إذ شعر العراقيون بأن ما فتح في بلادهم من مدارس ليس كافياً ، لذلك ظلت الكتاتيب تقوم انذاك بمهمة التعليم الابتدائي اما مدارس البنات فلم تنل من الحكومة في هذه المدة أي اهتمام يذكر فقد كانت العادة أن تقبل البنات الراغبات في التعليم في مدارس البنين الابتدائية.

لقد حظي التعليم منذ عام ١٨٨٠م باهتمام ملحوظ، إذ تأسست بضعة مدارس رسمية خارج بغداد، وتأسست مجالس للمعارف تضم مديرا للمعارف وبضعة موظفين بينهم المحاسب والكاتب وامين الصندوق كما تألفت لجان للمعارف في بعض الالوية والاقضية.

لم يكن معظم الموظفين الذين ارسلتهم وزارة المعارف العثمانية لإدارة شؤون المعارف في الولايات العراقية من ذوي الكفاية والقدرة، بل كانوا على حظ قليل من المعلومات والثقافة، وقد اثر ذلك بدون شك على حسن سير العملية التعليمية، إذ لم تكن دوائر المعارف جديرة بتحمل ما يتطلبه التعليم من الواجب والمسؤولية.

لقد شهدت المدة التي تبدأ بعام ١٨٨٩م اهتماما بإنشاء المدارس الابتدائية خاصة بعدما ادرك المسؤولون بان هذه المدارس هي الاساس في نظام التعليم الرسمي لذلك فتحت اربع مدارس ابتدائية في بغداد هي مدارس: الحميدية، جديد حسن باشا، العثمانية، الكرخ، وتأسست بضعة مدارس ابتدائية في الموصل والبصرة. كما تأسست في هذه الفترة مدارس خاصة (اهلية واجنبية) منها ا لمدارس التي انشأتها المؤسسات التبشيرية، وازداد الاقبال على هذه المدارس بعد أن ادخلت اللغة العربية والعلوم الحديثة ضمن برامجها الدراسية المقررة، وكانت هذه المدارس تتلقى مساعدات مالية من بعض الحكومات الاوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا، وعلى الرغم من بعض الجوانب السلبية في تلك المدارس والمتمثلة بالارتباطات السياسية والاوربية ، الا انها اسهمت في دفع الحركة التعليمية في العراق ، كما كانت حلقة وصل بانجازات الحضارة الغربية الحديثة .

لقد شهدت الحركة التعليمية في العراق قبيل الانقلاب الدستوري العثماني ٢٣تموز ١٩٠٨م احداثا مهمة لعل في مقدمتها تأسيس أول مدرسة رشدية حديثة للبنات سنة ١٨٩٩م في بغداد ،وقد سجلت فيها عند افتتاحها (٩٥)طالبة، ثم فتحت بعد مدارس مماثلة في الموصل والبصرة ، اما منهج هذه المدارس فكان يتألف من تعليم اصول الدين ، والقران الكريم، الحساب، الجغرافية، التاريخ، اللغات التركية والعربية والفرنسية، هذا فضلا عن تدريبهن على النقش والتطريزوحسن الخط، وقد وجدت السلطات التعليمية صعوبة كبيرة في تهيئة المعلمات لهذه المدارس فاستفادت من زوجات الضباط والموظفين الاتراك وزوجات بعض الاجانب وخاصة في تدريس اللغات والموضوعات العلمية. اما الحدث الثاني ، فهو فتح دور للمعلمين في بغداد والموصل والبصرة وذلك اثر التوسع الذي حدث في التعليم ، وظهور الحاجة إلى ملاكات تعليمية، وكانت مدة الدراسة في هذه الدور ثلاث سنوات بعد المرحلة الرشدية ثم زيدت إلى اربع سنوات، وابرز الدروس في دور المعلمين اصول التدريس والرياضيات والتاريخ والعلوم الطبيعية، وثمة حدث ثالث يتعلق بفتح مدرسة كلية للحقوق في ايلول عام ١٩٠٨بعد أن شعرت السلطات بحاجتها إلى حقوقيين واداريين مؤهلين علميا.

وبعد الانقلاب الدستوري ٢٣تموز ١٩٠٨م،شهد العراق حركة محدودة النطاق على الصعيدين الرسمي والشعبي لإنشاء المدارس الحديثة، فعلى الصعيد الرسمي أظهر الاتحاديون اهتماما بشؤون التعليم واتخذوا من المدارس وسيلة لنشر افكارهم ومبادئ جمعية الاتحاد والترقي (الحزب الحاكم آنذاك)، وقد صدرت الاوامر من وزارة المعارف بتعيين حسين رفيق مديرا لمعارف ولاية بغداد بعد أن بقي هذا المنصب شاغرا منذ عام ١٨٩٨م وكان يشغل بالوكالة، كما تم فتح العديد من المدارس الابتدائية والرشدية، وقد شهد تعليم البنات توسعا إذ فتحت مدارس ابتدائية للبنات في مناطق عديدة منها بغداد وعنه والسماوة والكاظمية وخانقين وكربلاء والنجف والحلة والديوانية وفي عهدهم حظيت قضايا الاشراف التربوي بالاهتمام كما دخل النشاط اللاصفي إلى المدارس الرسمية في العراق لأول مرة، وبعد عام ١٩٠٨م دخلت مادة الرياضة البدنية إلى المدارس الرسمية، وقد عرف العراقيون الكشافة عام ١٩٠٩م.

اما على الصعيد الشعبي ادرك العراقيون حاجة بلدهم الملحة إلى المدراس، لذلك ارتبطت حركة الدعوة إلى نشر التعليم بحركة اثارة الوعي القومي العربي ذلك أن هذه الحركة تهدف إلى تحقيق امرين اولهما: احياء تراث العرب الثقافي وخاصة اللغة العربي، وثانيها: بعث كيانهم السياسي. ولقد لعبت طبقة المثقفين العراقيين التي نمت في العقدين الاخيرين من الحكم العثماني وتألفت من الضباط والموظفين والمحامين والاطباء والمعلمين وطلبة المدارس العالية ورجال الادب والثقافة دورا كبيرا في هذا الاتجاه الذي يبرز بشكل واضح في تأسيس مدرستي (تذكار الحرية) في البصرة، و(الترقي الجعفري العثماني) في بغداد.

اتسعت حركة المطالبة الشعبية بتأسيس المدارس وجعل لغة التدريس فيها العربية وقد اتخذت هذه الحركة من الصحافة والمجالس العمومية للولايات ومجلس المبعوثان (النواب) ميادين لإثارة هذه المطالب الحيوية، وقد اضطرت السلطات التعليمية إلى اتخاذ بعض الخطوات لرفع مستوى كفاءة الجهاز التعليمي في العراق وتحقيق بعض الانجازات في مجال تنظيم التعليم، لكنها اطلقت العنان امام المؤسسات الاجنبية لتأسيس المدارس واشترطت فقط عليها الحصول على الرخصة الرسمية وقد تأسست في هذه المدة بضع مدارس أجنبية فرنسية وايرانية والمانية وامريكية في مناطق مختلفة من العراق. كما التفتت إلى الكتاتيب فأمرت بأغلاق معظمها على اساس أن اماكنها مغايرة لقواعد حفظ الصحة والتعليم فيها ليس على اصول مرعية، ودعت إلى نقل تلاميذ تلك الكتاتيب إلى المدارس الابتدائية، وشكلت

لجنة تتولي اجراء امتحان للراغبين في فتح كتاتيب لتعليم الصبيان القرآن الكريم والخط والحساب. وفي هذه المدة عين ناظم باشا واليا على بغداد في نيسان ، ووصل الى بغداد في ايار عام ١٩١٠ ، وهو من الشخصيات المهمة التي حكمت بغداد وكانت له بصمات واضحة على الحياة الاجتماعية والسياسية في بغداد ، فقد وكلت اليه مهام كبيرة في مقدمتها قيادة الجيش السادس وتحقيق الامن من خلال فرض سلطة القانون وبالذات على العشائر ، وفي عهده تنامت الدعوة إلى نشر التعليم وجعله في المدارس الابتدائية باللغة العربية وتحملت الصحف عبء المطالبة بذلك ونذكر من هذه الصحف جريدتي الرقيب وصدى بابل في بغداد وجريدتي نينوى والنجاح في الموصل، ولم يبق ناظم باشا في منصبه طويلا إذ استدعى إلى اسطنبول في شباط ١٩١١م وعين جمال بك واليا على بغداد في ٣٠ اب عام ١٩١١م. نشر الاخير بيانا حول الوضع في العراق واشار إلى التعليم مؤكدا عزم حكومته على اصلاح المدارس الرسمية وتطويرها، وفي ١٩١٢م اصدرت وزارة المعارف قرارها بالموافقة على ان يكون التدريس في المدارس الابتدائية باللغة العربية ، الا انها سرعان تراجعت عن قرارها ، وعندئذ ازدادت حدة المعارضة لجمعية الاتحاد والترقي ولفلسفتها القائمة على المركزية وتتريك العناصر التي تتألف منها شعوب الدولة العثمانية، وقد اكتشفت السلطات المحلية عام ١٩١٢م نشاطا سياسيا سريا بين طلاب كلية الحقوق، لذلك قرر الوالي جمال بك غلق الكلية لكن محاولته هذه واجهت معارضة شديدة، فقد احتج عدد من مثقفي بغداد وطلاب الكلية الذين الفوا جمعية باسم (جمعية حقوق بغداد) للدفاع عن مستقبل كليتهم كما ارسلوا برقيات احتجاج إلى المسؤولين في اسطنبول.

كشف الاتحاديون عام ١٩١٣م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى عن سياستهم التركية المتعصبة الرامية إلى محو الشعور القومي غير التركي، وقد اثارت هذه السياسة ردود فعل معاكسة عند العرب، إذ نبهتهم إلى كيانهم الثقافي والسياسي واتخذت ردود الفعل تلك اشكالا عديدة، ومنها تأسيس تنظيمات سرية. وعلى الصعيد التعليمي ظهرت في احدى الصحف سلسلة من المقالات التي تنتقد السياسة التعليمية العثمانية، فقد كتب سليمان فيضي مقالات عديدة في جريدة الدستور البصرية عام ١٩١٣م،اشار فيها إلى بعض الجوانب السلبية في التعليم، ومنها عدم العناية بتدريس اللغة العربية وارهاق الطلاب بكثرة الدروس المعطاة باللغة التركية، وزيادة عدد المعلمين الاتراك، وترجيح المحسوبية في اختيارهم على الكفاءة وكثرة الكتب في المرحلة الابتدائية، إذ تبلغ احد عشر كتابا مدرسيا هذا بالإضافة إلى عدم

كفاية تلك المدارس من ناحية العدد لمواجهة الحاجات المحلية، كما استفادت المعارضة من اصدار الاتحاديين قانون الولايات الجديد عام ١٩١٣م لتوضيح عدم موافقتها عليه، ومطالبتها بإعطاء المجلس العمومي صلاحيات واسعة لتطوير الولاية اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا. وعندما وزعت حركة المعارضة منشورات عدائية ضد الاتحاديين، حذرت الحكومة المعلمين من الطعن بأعمال الحكومة واجراءاتها.

استجاب الاتحاديون لبعض مطالب المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس ٢٣حزيران ١٩١٣إذ اصدر الباب العالي في اب ١٩١٣م قرارا يقضي بان يكون التدريس دور المعلمين وكلية الحقوق والمدارس الاعدادية باللغة العربية ، اما دروس التاريخ والجغرافية فتدرس باللغة التركية، ولكن السلطات المحلية لم تكن جادة في تطبيق القرار وعندما دعت الصحف الوالي حسين جلال إلى الاهتمام بالأمر تعلل بقلة المعلمين الذين يستطيعون التدريس باللغة العربية، وبقلة الكتب المدرسية المؤلفة بالعربية، لذلك تألفت لجان لانتقاء الكتب المدرسية منها كتاب (مختصر التاريخ الإسلامي) الذي الفه محيي الدين الناصري وكتاب (مفتاح الهندسة) لحمدي الاعظمي. كما قررت وزارة المعارف في كانون الأول ١٩١٣م تحويل المدرسة الاعدادية في بغداد إلى مدرسة سلطانية والمدرسة السلطانية تشبه المدارس الثانوية الفرنسية المعروفة(الليسيه) لكن التدريس فيها باللغة التركية، وقد ضمت المدرسة (١٤)صفا، وهكذا اصبح في العراق مدرستان سلطانيتان الأولى في بغداد والثانية في كركوك، كما فتحت مدرسة اعدادية للبنات في كانون الثاني عام ١٩١٤ . وفي مطلع السنة الدراسية ١٩١٤ -١٩١٥ صدر قانون ينظم عملية التدريس في المدارس الابتدائية، وفي ١٩١٥ عين حكمت سليمان مديرا لمعارف بغداد، وهو أول عراقي يعين بهذا المنصب، وكان في الوقت ذاته عميدا لكلية الحقوق، وقد نجح حكمت سليمان بجهوده الشخصية في تأمين الموارد المالية لتمشية امور المعارف، إذ أن الحكومة العثمانية لم ترصد للمعارف خلال هذه الفترة اية مبالغ بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى ودخولها فيها في ٢٩تشرين الأول ١٩١٤م ومع هذا فقد حرص حكمت سليمان على استمرار النشاط التعليمي حتى ١١آذار١٩١٧حين احتل الانكليز بغداد.

كان النظام التعليمي في العراق مركزيا حيث كانت وزارة المعارف هي المسؤولة عن مفردات المنهج لكل مدرسة، وعن جداول الدروس الاسبوعية والكتب المدرسية، وتعيين مدراء المدارس ومعلميها وتهيئة ميزانية المعارف، ولم يكن لمجالس المعارف الا الاسم، ومما يلاحظ عليها ان معظم اعضائها كانوا من رجال الدين أو من الشخصيات المحافظة، باستثناء بعض

الفترات التي كان فيها من اعضاء المجالس رجال متنورون امثال جميل صدقي الزهاوي، وفهمي المدرس، وحكمت سليمان، لذلك لم تتح لتلك المجالس ممارسة وظيفتها في ترقية المعارف في العراق وفقا لما تقتضيه تطورات العصر، وقبل تأسيس دور المعلمين في العراق كان معظم المعلمين من الاتراك ومنهم من ذوي القابليات العلمية المحدودة، فضلا عن كونهم لا يحسنون غير اللغة التركية، لذلك حدثت النفرة بينهم وبين تلاميذهم فقل اقبال الاهالي على المدارس الرسمية التي كانت تدرس باللغة التركية، وازداد الاقبال على المدارس الاهلية لعنايتها آنذاك باللغة العربية وارتفاع المستوى التعليمي فيها، هذا من جهة ومن جهة اخرى لم يطرأ على الواقع التعليمي في العراق الا تغييرات بسيطة ومحدودة ذلك ان المؤسسات التعليمية الحديثة، على قلتها حيث لم تزد في السنة الدراسية ١٩١٣-١٩١٤ عن (١٦٨) مؤسسة فيها ٧٩٨٨ طالب و(٤٠٢) مدرسا، وظلت متركزة في المدن الكبيرة والمراكز الحضرية التي لم يشكل سكانها عام ١٩٠٥م الا ٢٤% من سكان العراق البالغ عددهم آنذاك ٢.٢٥٠.٠٠٠ نسمة في حين يشكل سكان القرى والارياف ٧٦%من سكان العراق وهكذا حرم هؤلاء من التعليم حرمانا كبيرا، فضلا عن ذلك ان المناهج والكتب المدرسية السائدة لم تكن تمت بصلة إلى واقع المجتمع العراقي، كما ان الصفة النظرية الادبية غلبت عليها، إذ ظل الهدف من التعليم خلال العهد العثماني هو اعداد الموظفين للدولة. كما لم يكن للتعليم في هذه المرحلة فلسفة تربوية، وان مساهمة الدولة في مجال نشر التعليم بين السكان كانت ضعيفة، ليس من حيث انتظام الدراسة والمستوى التعليمي، إذ كانت المدارس الرسمية اقل انتظاما ومستوى عما كانت عليه المدارس الخاصة، وانما من حيث تفوق عدد تلاميذ المدارس الخاصة على مجموع تلاميذ المدارس الرسمية، فقد ضمت المدارس الابتدائية الخاصة مثلا ١٩١٤م(٨٠٢٠) تلميذا و(٢١٦٣) تلميذة، ولم يكن عدد تلاميذ المدارس الرسمية بمختلف مراحلها يزيد عن (٧٣٧٨) تلميذا و٦٠٠تلميذة، وهذا يكشف مدى تقصير واهمال السلطات العثمانية في مجال التعليم ويمكن ان نشير كذلك إلى ان اغلب المدارس الرسمية على قلتها تتركز في مراكز المدن، وهي في الغالب كذلك مخصصة للبنين دون البنات. فعلى سبيل المثال كان قبيل الحرب ١٦٠ مدرسة ابتدائية ١٣ مدرسة للبنات، منها ٧ في بغداد و٤ في الموصل و٢ في البصرة .

لم يكن للعراقيين خلال هذه الفترة نصيب ملحوظ من البعثات العلمية فبين عامي ١٩٠٠-١٩١٧ لم يتخرج من الجامعات الاجنبية سوى ١١طالبا فقط تخصصوا في حقول الطب والصيدلة والقانون لذلك اتجه الاثرياء من السكان إلى ارسال اولادهم إلى الخارج لإكمال

تحصيلهم العالي. وقد بلغ عدد العراقيين المتخرجين من الكليات العثمانية غير العسكرية ، في اسطنبول بين ١٩٠٠-١٩١٧ (٦٠) متخرجا تخصص ٢٧ منهم في الطب و٢٥في القانون و٥في الادارة و٣ في الهندسة. وبالرغم من تعدد قنوات التعليم في العراق فان عدد المتعلمين في العراق لم يزد على ١% من مجموع السكان عند انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وهذه النسبة اضئيلة جدا استطاعت نتيجة عوامل داخلية وخارجية ان تكون مع بعض الضباط في مجتمع متخلف ، النواة التي تجمعت حولها الحركة العربية القومية في العراق قبيل الحرب العالمية الاولى وفي السنوات اللاحقة. كذلك ان مواطن الضعف والقصور والنقص التي كان عليها الجهاز التعليمي في العراق ابان عهود الاحتلال العثماني، واستمرت خلال الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨وهذا خلف تركة ثقيلة، كان على المسؤولين الوطنيين العراقيين بعد تشكيل الدولة الحديثة اواخر ١٩٢٠م ان يواجهوها وان يبذلوا جهودا عظيمة من اجل بناء مؤسسة تعليمية وطنية متطورة تلبي احتياجات السكان وترتفع بمستواهم التعليمي والثقافي.

- مدارس الطوائف الدينية:

اقيمت هذه المدارس من قبل الاغنياء، وارباب الخير من غير المسلمين، وكانت تدار من قبلهم، كما كانت تتخذ عادة احدى الغرف الملحقة بالكنائس كمدرسة يقوم الرهبان بالتدريس بها. وكانت هذه المدارس تقسم على قسمين:

اولا:المدارس الملية وتعود ملكيتها الى الطوائف الدينية المسيحية بالدرجة الاساسية، وتغطى نفقاتها من الاوقاف المخصصة لها، وتدار من قبل الطوائف والبرطياركيات التي تتبعها.

ثانيا:المدارس الخاصة وهي التي تقام من قبل الاشخاص.

بالنسبة للمسيحيين اسسوا مدارس خاصة بهم في ولاية بغداد، وكانت ملكيتها تعود الى الاقليات المسيحية البارزة في بغداد (السريان، والكلدان، والارمن) . فقد اسست الطائفة المسيحية في بغداد عام ١٨٧٠مدرسة لتعليم الاطفال، وتم جمع المبالغة الخاصة بها من قبل بعض الاعيان المسلمين والمسيحيين، كما ساهم بالتبرع وكيل القنصل الفرنسي في بغداد، والقنصل الانكليزي، وطبيب القنصلية الانكليزية. وكانت هذه اول مدرسة تقيمها طائفة غير اسلامية في بغداد. كما توالت بعد ذلك اقامة المدارس في مدينة بغداد، اذ اسس الكلدان مدرسة رشدية (متوسطة) في بغداد سميت باسمهم في عام ١٨٧٦،اما السريان فقد اسسوا مدرستهم في عام ١٨٩٥ وكانت هي الاخرى رشدية(متوسطة) ، كما اسس الارمن لهم مدرسة في

بغداد عام ١٨٩٨.كما اقام الارمن مدرسة ابتدائية للإناث عام ١٨٩٤.وكانت هذه المدارس تقوم بتدريس اللغات العربية والتركية والفرنسية والانكليزية، وكان معظم معلميها من رجال الدين ويمثلون الطائفة التي تمتلك هذه المدارس، اما معلمو اللغة التركية فكانوا اتراكا، هذا وان المدرسة الكلدانية تدرس احيانا اللغة الكلدانية والمدرسة الارمنية تدرس اللغة الارمنية. وقد انتعشت هذه المدارس بعد انقلاب ١٩٠٨فتوسعت توسعا كبيرا. وكانت مدارس الارمن تتكون من قسمين ابتدائي ورشدي، اما مدارس الاناث عندهم فكانت تعلم طالباتها فضلا عما سبق الخياطة والنقش.

وفي الوقت الذي كانت فيه المدارس المسيحية محدودة في ولاية بغداد بسبب قلة عدد افراد الطائفة المسيحية، كان عددها في ولاية الموصل اكثر من ذلك بكثير. فهي لم تتمركز كما هو الحال في بغداد في مركز الولاية بل انتشرت في مختلف ارجاء الولاية، لاسيما في الاماكن التي يشكل المسيحيون فيها نسبة تتمكن من اقامة مدرسة، وكان تحمل تكاليفها يقع على عاتق الطائفة. فقد كانت هناك مدارس للكلدان والسريان الكاثوليك، والسريان الارثوذكس، والبروتستانت، واليعاقبة،والاباء اليسوعيين(الجزويت)، وهناك ايضا مدارس مسيحية للكلدان في دهوك.

اما اليهود فلم يدخل هم ايضا اطفالهم في المدارس الرسمية العثمانية، بل اقاموا مدرسة خاصة بهم، اسستها جمعية الاليانس اليهودية، عام ١٨٦٥،وكانت مدرسة رشدية ويحتمل ان قسما ابتدائيا كان ملحقا بها. وكانت المدرسة تدرس اللغات الفرنسية والانكليزية والعربية والعثمانية والعبرية. كما اسست جمعية الاليانس اليهودية مدرسة اخرى خاصة بالبنات عام ١٨٩٨،فضلا عن هذه المدارس تم تأسيس مدرسة الاليانس الاسرائيلية الثانوية، ومدرسة الاليانس الابتدائية الاولى والثانية، ومدرسة ازيل، ومدرسة التعاون اليهودي، ومدرسة مدراش، ومدرسة هارون صالح.